

إشكالية ظاهرة الإقتصاد الخفي في الجزائر بين واقع التشخيص و سبل العلاج
دراسة تحليلية تقويمية- حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017

The problem of the phenomenon of the hidden economy in
Algeria between the reality of diagnosis and treatment methods
An Evaluative Analytical Study - the Case of Algeria during the
period (2000-2017)

¹.بوخاري فاطنة حنان

أستاذة مؤقتة/ محبر تسيير المؤسسات،/ جامعة الجيلالي ليايس - سيدي بلعباس

fatna.boukhari@univ-sba.dz

أ. د. زهير طافر

بروفيسور/ محبر Mifma / جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

Zedtaf@gmail.com

فُدم للنشر في: 2022.09.25 & قُبِل للنشر في: 27.10.2022 , نشر في: 15.12.2022

الملخص:

هدفت دراستنا لتشخيص وتحليل واقع ظاهرة الإقتصاد الخفي في الجزائر وإنعكاساته على الإقتصاد الوطني الجزائري، ومعرفة أهم السبل الكفيلة للتخفيف من حدة الظاهرة، ومعرفة إلى أي مدى وصلت الجزائر في مجال محاربة الإقتصاد الموازي، ومدى إستفادتها من تجارب بعض الدول في هذا المجال، إذ تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة العلمية المتعلقة بتشخيص واقع الإقتصاد الخفي في الجزائر، وطرق علاجه خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2017)، حيث تطرقنا لتقدير نسبة وتطور حجم الإقتصاد الخفي بالنسبة للنتائج الوطني الخام، وكذا حجم التشغيل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في الجزائر وتطور سعر الصرف الرسمي والموازي (الخفي) في الجزائر، وتوصلنا أن الإقتصاد الخفي يشكل بمحدود 40% و 45% من الإقتصاد الجزائري، حيث انعكس وجوده بالسلب على الموازنة العامة في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام، وأثر الإقتصاد الخفي على المعلومات المتاحة حول معظم جوانب النشاط الإقتصادي من: توزيع الدخل ومستويات التشغيل والبطالة وعدالة الأعباء الضريبية، ومدخرات القطاع العائلي.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الخفي، الإقتصاد الوطني الجزائري، الناتج الداخلي الخام، حجم التشغيل، البطالة .

تصنيف JEL: O17, J64, I32

Abstract :

Our study aimed to diagnose and analyze the reality of the hidden economy phenomenon in Algeria and its implications for the Algerian national economy, and

¹المؤلف المراسل

to know the most important ways to mitigate the phenomenon, and to what extent Algeria has reached in the field of fighting the informal economy, and how it has benefited from the experiences of some countries in This field, as we relied on the descriptive analytical approach to study the scientific phenomenon related to the diagnosis of the reality of the hidden economy in Algeria, and its treatment methods during the period between (2000-2017), As we discussed the estimation of the percentage and development of the size of the hidden economy in relation to the gross national product, as well as the volume of employment in the formal and informal sectors in Algeria and the development of the official and parallel (hidden) exchange rate in Algeria, we finally found that the hidden economy constitutes 40% And 45% of the Algerian economy, as its presence was negatively reflected in the public budget in the possible outcome of taxes on gross domestic product, and the effect of the hidden economy on the available information about most aspects of economic activity: income distribution, employment levels, unemployment, and tax burden fairness, and Family sector savings, etc.

Keywords: Hidden economy, Algerian national economy, GDP, size of employment and unemployment.

Jel Classification Codes:O17, J64, I32

مقدمة :

يعتبر موضوع الاقتصاد الخفي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت إهتماماً كبيراً في دراسات الباحثين الاقتصاديين، فهذه الظاهرة تعتبر من المواضيع الاقتصادية المعقدة، والتي تحمل الكثير من الجدل، باعتبار أن دائرة أنشطتها لا تنفصل عن أنشطة الاقتصاد الخفي. ويشكل الاقتصاد الخفي مصدراً هاماً لفرص العمل، وتنوع العمالة فيه، هذا ما يزيد من حجم الأعباء الملقاة على عاتق واضعي السياسة بضرورة الأخذ بهذا الاقتصاد عند وضع الخطط، وما تعلق به من توفير سبل العيش الكريم والعمل والصحة والتأمين والمنافع الاجتماعية الأخرى، وكل هذه الخصائص تسلط الضوء على طبيعة الأعمال والعمالة الخفية وبيئة الأعمال المخفوفة بالمخاطر والتي توجد خارج الهياكل والمؤسسات القانونية الحقيقية، وعلى ضوء ذلك فإن الجزائر تعد من بين أهم البلدان التي تعاني من مشكل ظاهرة الاقتصاد الخفي، ويرجع ذلك إلى التغييرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها، ولعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير هي فترة ما بعد منتصف الثمانينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة حيث كان لها انعكاساً سلبياً على مردودية الاقتصاد الوطني نتج عنها توسيع في رقعة الاقتصاد الخفي، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طياتها تغيير النظام الإشتراكي المتبع، وتبني نظام اقتصاد السوق، هذه المرحلة الانتقالية كانت لها هي الأخرى انعكاساً سلبياً على الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تمخض عنها ظهور الإقتصاد غير الرسمي.

-إشكالية الدراسة: تتمحور مشكلة دراستنا في أن حجم الاقتصاد الخفي أخذ يشكل خطراً كبيراً، ومتزايداً من حجم الاقتصاد في كثير من الدول، ومنها الجزائر حيث أخذ يتنامى مع مرور الوقت ولأسباب عديدة منها ما هو معلوم، ومنها ما هو مجهول، مما أدى إلى زيادة الأموال غير المشروعة، وغير القانونية المتولدة من الاقتصاد الخفي، وعليه بناءً على ما سبق يمكن حصر مشكلة دراستنا في السؤال الجوهرى التالي :

● ما هو واقع تشخيص الاقتصاد الخفي في الجزائر؟ و ما انعكاساته على الاقتصاد الجزائري؟

● **الأسئلة الفرعية:** للإلمام بكل جوانب ورقتنا البحثية نطرح التساؤلات الفرعية الآتية :

● كيف يمكن تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر؟ و ما هي الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي في

الجزائر؟

- هل يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي بمثابة استجابة لاحتياجات الشغل في الجزائر؟
 - ما هي التأثيرات السلبية للاقتصاد الخفي على الاقتصاد الوطني الجزائري؟ و ما هي الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية الجزائرية اتجاه هذا الاقتصاد غير الرسمي؟
 - ما هي أهم الدروس المستفادة من بعض التجارب الناجحة و التي يمكن محاكاتها مع الاقتصاد الجزائري؟
- أهمية الدراسة:** تبرز أهمية الدراسة في أهمية تجاوز مشكلة ظاهرة الاقتصاد الخفي باعتباره أحد التحديات الكبرى لها، كذلك أسباب تنامي هذه الظاهرة والاطلاع على تجربة الجزائر، ومعرفة إلى أي مدى وصلت إليه محاربة الاقتصاد الخفي من جهة، ومقارنة تجربتها بتجارب دولية ناجحة في هذا المجال من أجل الاستفادة منها من جهة أخرى، وأهمية ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتوازنها مع الاقتصاد الرسمي.
- أهداف الدراسة:** تهدف دراستنا لتشخيص وتحليل حالة الاقتصاد الخفي وواقعه في الجزائر، ومعرفة أهم السبل الكفيلة للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني الجزائري، ومعرفة إلى أي مدى وصلت الجزائر في مجال محاربة الاقتصاد الخفي، ومدى استفادتها من تجارب بعض الدول في هذا المجال.
- منهج الدراسة:** تعتمد دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي بمهدف دراسة الظاهرة العلمية المتعلقة ب "تشخيص واقع الاقتصاد الخفي في الجزائر وطرق علاجه"، حيث استعملنا الأسلوب الوصفي من خلال دراسة بحثية لعدد من المراجع في أدبيات الاقتصاد الخفي، أما الأسلوب التحليلي لتشخيص وتحليل واقع الاقتصاد الخفي في الجزائر وأهم السبل لمحاربه وعلاجه خلال الفترة الممتدة ما بين (2000 – 2017).

-محتوى الدراسة: للإجابة على التساؤلات المطروحة قسمنا دراستنا للعناصر التالية :

- الإطار النظري للاقتصاد الخفي.
- تشخيص وتحليل واقع الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؛
- انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري؛
- مجهودات الدولة الجزائرية للقضاء ومحاربة الاقتصاد الخفي.

I - الإطار النظري للاقتصاد الخفي:

هناك تعريفات عدة للاقتصاد الخفي و الذي أشارت إليه بعض الأدبيات بتسميات عديدة، حيث ورد مصطلح الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد التحتي والاقتصاد الأسود، واقتصاد الظل والاقتصاد غير المرئي والاقتصاد الموازي.

(1)- تعريفات و مفاهيم الاقتصاد الخفي : ينظر إلى الاقتصاد الخفي بأنه تلك الأنشطة غير المدرجة بالحسابات القومية، فهي أنشطة بعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة و بعيدة أيضا عن الرقابة و الإدارة الاقتصادية للدول وهي إما أن تكون أنشطة مشروعة أو أنشطة غير مشروعة¹

* عرف اقتصاد الظل على أنه أنشطة مشروعة و غير مشروعة تصل قيمتها سنويا إلى الملايين التي تظل خارج السجلات بعيدا عن مجال الضرائب و الإحصائيين الحكوميين.²

- مفهوم الاقتصاد الخفي حسب صندوق النقد الدولي: يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بما السلطات الضريبية، ضمن هذا المفهوم قسم الاقتصاد الخفي إلى أنشطة اقتصادية مشروعة و أنشطة اقتصادية غير مشروعة، وهو يشمل جميع الأنشطة التي في حالة ما إذا كانت رسمية تخضع للقانون الضريبي¹.

¹- Schneider F,2002,Estimating the size of Danish shadow economy using the currency demand Approach An att mpt scand job economics, Vol 88,pp 643-68, I.M.F.

² _ منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004، الدورة العامة العادية، القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق، ص ص 41-43.

- حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: الاقتصاد غير الملاحظ أو المخفي ويتكون من أربعة أنواع²:
- الإنتاج تحت الأرض، الإنتاج غير المشروع، القطاع غير الرسمي، مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي.
- * **الإنتاج تحت الأرض**: هي أنشطة منتجة ومشروعة لكنها تخفي عمدا من السلطة العامة لتجنب دفع الضرائب أو لتجنب بعض اللوائح القانونية.
- * **الإنتاج غير المشروع**: هي أنشطة منتجة تولد خدمات ومنتجات ممنوعة قانونيا أو تنتج من قبل منتجين غير مرخصين.
- * **القطاع غير الرسمي**: هي أنشطة منتجة تمارس من قبل مؤسسات غير نظامية تابعة للقطاع الأسري غير مسجلة وصغيرة الحجم ولديها منتج قابل للتسويق.
- * **مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي**: هي أنشطة إنتاجية على هيئة صور استهلاكية أو تراكم للسلع والخدمات عن طريق الأسر التي تنتجها أو تستهلكها.
- لا يوجد مفهوم متفق عليه عالميا ينطبق بصورة مباشرة على الاقتصاد الخفي حسب رأي مكتب العمل الدولي، لكن من المتفق عليه أن هذه الظاهرة تشمل عدد من العمال و المؤسسات و أصحاب المشاريع من المقاولين و التجار متميزون بصفات أو خصائص يمكن تحديدها على أنها³:
 - الاعتماد على الموارد المحلية.
 - الملكية العائلية للمؤسسات.
 - محدودية الأنشطة الاقتصادية.
 - استخدام تقنيات كثيفة العمل وفقا "للموارد المتاحة".
 - إكتساب المهارة من خارج النظام الرسمي.
 - إنفتاح على المنافسة في الأسواق مع التهرب من النظم والقانونيين.
 - العمل والمبادرة الفردية هي أساس النشاط.
 - مواجهة العاملين مشاكل وتحديات وتختلف من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى.
- * **الاقتصاد الخفي هو** : "مجموعة من المعاملات و الأنشطة غير الظاهرة و غير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية، و غير مسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة"⁴
- * هو مجموعة أو سلسلة من النشاطات التشريعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان هدفها الأساسي الربح السهل و السريع⁵.

¹ _ عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، 2006، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، ص 06.

² _ سحر كريم كاطع، 2017، دور الاقتصاد غير الرسمي في خطط التنمية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة مصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 25

³ _ فريدريك شنايدر، دومينيك إنستي، 2002، **الإختبار وراء الظلال، نمو الإقتصاد الخفي**، سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 31، واشنطن، ص 02 من الموقع www.imf.org/external/pubs/ft/issues30/ara/issue30a.pdf، تاريخ الإطلاع: 2022/08/05

⁴ _ منشورات المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

⁵ _ بودلال علي، 2012، **إنعكاسات الإقتصاد الخفي على الإقتصاد الجزائري**، دراسة قياسية تحليلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 02، العدد 03، جامعة مستغانم، ص 167.

* يعرف الاقتصاد الخفي على أنه كافة الأنشطة المولدة للدخل والتي لا تسجل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي، لتعمد إخفائها أو التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها ولأنها مخالفة للنظام القانوني السائد.¹

من خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل للاقتصاد الخفي: "هو ظاهرة واقعية ظهرت في مختلف أنحاء العالم، يوظف كل من يجد فرصة للعمل فيه، ويمتاز بتنوع القطاعات الإنتاجية والتجارية والخدماتية... الخ.

(2) - **خصائص الاقتصاد الخفي:** وفقا لمنظمة العمل الدولية فالخصائص الرئيسية للاقتصاد الخفي هي:

* **الدخل المنخفض:** بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة الاقتصاد الخفي حيث لا تفرض عليها ضرائب بسبب الدخل المنخفض أو بسبب التهرب و عدم الإعلان لهذه النشاطات.

* **عدم توفر الأمان الوظيفي:** احتمال التعرض للطرد في أي وقت.

* التمييز بين الأطفال والنساء والشباب.

* طول ساعات العمل بسبب الدخل المنخفض والإعتماد على اليد العاملة.

* **قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه:** فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي ولا يستفيدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض والبطالة.

* انخفاض مستوى التدريب: يتم التدريب على يد صاحب العمل والمالك.

* انعدام السلامة المهنية: بسبب تردي ظروف وشروط العمل.

ويمكن إضافة الخصائص التنظيمية:

- سهولة العمل فيه لا يحتاج إلى إجراءات ومعادلات معقدة؛
- صاحب العمل هو المدير ولا يوجد فصل بين الإدارة والملكية، لما يعتمد النمط العائلي في عمل الوحدات غير الرسمية²؛
- لا يوجد أي التزام اتجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم، ولا يخضع للضمان والحماية القانونية وغير مسجلة لدى الدولة، وفي نفس الوقت يستفيد من خدمات البنية التحتية؛
- يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمل بدلا من رأس المال وأكثر مدخلاته مواد أولية محلية؛
- أغلب منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية لكن بدون رقابة وتتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة³؛
- تتصف أغلب الوحدات بصغرها و في حالات كثيرة يتم استخدام المنازل كأماكن لتصنيع السلع؛
- مهارات العاملين به يتم اكتسابها بالخبرة والممارسة؛
- متنوع بطبيعة عمله ويصعب تصنيفه.

(3) - **العوامل المحفزة لظهور الاقتصاد الخفي:** يمكننا إيجاز أهم العوامل التي تؤدي إلى نشوء وانتشار الأنشطة الموازية فيما يلي:

- **إنخفاض مستوى الدخل:** يعد أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الخفي خاصة مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتضخمها⁴؛

¹ _ أحمد حسين الهيبي، رفاة عدنان نجم، 2010، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 81، جامعة العراق، ص 81.

² _ نسرين عبد الحميد نبيه، 2008، الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص 20 - 21.

³ _ قارة ملاك، 2010، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض مقارنة تجارب المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 18.

- **إرتفاع مستوى الضرائب:** يعد ارتفاع مستوى العبء الضريبي حافزا لدى الأفراد والشركات للتحويل نحو الاقتصاد الموازي.
 - **لكن هل يؤدي تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد الموازي؟ :**
إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعني بالضرورة القضاء على الاقتصاد الخفي ذلك أن المتعاملين فيه يتمتعون بمعدل ضريبة يساوي صفرا، لكنه سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الخفي، ويرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضا عن السياسات الحكومية وقناعتهم بالأهداف التي تسعى إليها السلطات مما يحدد درجة الالتزام بدفع الضريبة².
 - **الانظمة واللوائح الإدارية والقيود الحكومية:** تعد المغالاة في فرض القيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية أمر من شأنه أن يشجع الأفراد والشركات على التحايل وممارسة أنشطة موازية؛
 - **ندرة السلع وسياسة الإستيراد:** تؤدي ندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي يفترض أن يتم توزيعها من خلال قنوات التوزيع الرسمية إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي أو الخفي، فالسلع الأساسية في الدول النامية عادة ما تباع بأسعار مدعومة مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الطواير، وأحيانا زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية وهذا ما يشجع أنشطة الاقتصاد الموازي من خلال إعادة البيع لهذه السلع بصورة غير قانونية أو محاولة إنتاج هذه السلع في الخفاء للوفاء باحتياجات الطلب عليها أما بخصوص سياسة الاستيراد التي تكون قائمة على الباب المفتوح للاستيراد، ضعف مراقبة تدفق السلع إلى الأسواق المحلية وعدم مراقبة المنافذ الحدودية، فهي تلعب دورا أساسيا في توسيع الاقتصاد الموازي³؛
 - **دور المشروعات الصغيرة:** يعتبر الاقتصاد الموازي مهما جدا بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة مهمة جدا لوجود الاقتصاد الموازي فهي تؤدي دورا لا يستهان به في نموه بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تميل إلى إجراء معظم معاملاتها بالنقود السائلة وعدم فوترتها⁴.
 - **عوامل أخرى :** يمكن ذكر أسباب أخرى لتنامي الاقتصاد الموازي والخفي وتمثلت في:⁵
 - بحث المؤسسات في إطار المنافسة الدولية عن اليد العاملة الرخيصة في البلدان النامية التي تستغل وتوظف بطرق غير قانونية؛
 - النمو الديمغرافي المتزايد والفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية وفرص العمل؛
 - الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات الهيكلية، الخصوصية والأزمات الاقتصادية؛
 - تعلم المرأة يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة و تنامي الاقتصاد الموازي؛
 - عدم قدرة الدولة على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل؛
 - انتشار الفساد والبيروقراطية والتعاس في تطبيق القوانين بصرامة... الخ.
- (4)- أنشطة الاقتصاد الخفي:** تختلف أنشطة الاقتصاد الخفي من دولة إلى أخرى ويمكن إجمالاً توضيح أهم الأنشطة في الاقتصاد الخفي في جدولين أساسيين :

¹ _رحمة بلهادف، 2011، الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة في الدول الأورو متوسطية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 04.

² _نفس المرجع، ص 05.

³ _سلام إبراهيم عطوف كبة، 2007، إقتصاديات العراق والتنمية المستدامة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2065، ص 03.

⁴ _محمد زعلالي(2011)، "شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري"، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 10، جامعة الجزائر

⁵ _قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(أ) أنواع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية: يتنوع الاقتصاد غير الرسمي إلى نوعين، نوع مشروع و نوع غير مشروع، و ذلك تبعا لمشروعية النشاط الاقتصادي الذي يمارس في الخفاء، لذا سنتناول كلا النوعين في هذا الجدول :

الجدول رقم 01 : جدول أنواع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

المعاملات غير النقدية		المعاملات النقدية		نوع النشاط
- مقايضة المخدرات والسلع المسروقة أو المهربة - إنتاج المخدرات أو زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي، السرقة للاستعمال الشخصي		الإتجار في السلع المسروقة و الإتجار في المخدرات وتصنيعها، والدعارة والقمار والتهرب والاحتيال		الأنشطة غير المشروعة
تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبي	الأنشطة المشروعة
جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه	تبادل الخدمات والسلع المشروعة	التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين	دخل الأعمال الحرة الذي يتم الإبلاغ به، الأجر والأصول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ بها والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة	

من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر :

Source: Lippert, O, walker, M, 1997 (Eds), the Underground Economy, Global Evidences of its Size and Impact the Frazer Institute, Vancouver, BC.

الجدول رقم 02 : تصور لهيكل الأنشطة الاقتصادية الخفية و غير مسجلة في الحسابات القومية حسب نوع النشاط

النشاط غير القانوني و غير المعلن (غير مشروع)	النشاط القانوني غير المعلن	طبيعة النشاط الخفي القطاع
زراعة المخدرات	التقديرات بأقل قيمة حقيقية للنتائج الزراعي والأجور غير المسجلة والمدفوع	1- الزراعة
تشغيل المخدرات، تقطير الكحول، سرقة الخامات	النتائج المسجل بأقل من قيمة الأجور غير المسجلة للمال غير مسجلين	2- الصناعة
الرشاوى والأموال المهولة إلى الخارج من أعمال غير مشروعة	العاملون لحسابهم الخاص غير مسجلين (السمكريين، النقاشين وغيرهم)، الأجور غير مسجلة مدفوعة لعمال غير مسجلين	3- التشييد و البناء
توزيع الحشيش وتوزيع السلع المهربة والسرقات المشرة	نشاط الحوانية المسجل بأقل من القيمة الحقيقية	4- تجارة الجملة والتجزئة
الأطعمة و السلع المسروقة	الدخول المقدرة بأقل من قيمتها للمطاعم، الفنادق الصغيرة و النوادي الليلية	5- المطاعم والفنادق
استخدام العربات العامة و وسائل الاتصال في الأغراض الخاصة	دخول أصحاب الطاكسيات وعربات النقل المسجل بأقل من قيمتها الحقيقية	6- النقل و المواصلات

7- خدمات التمويل والتأمين والأعمال	الدخول المقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية للسماسرة و الوكلاء و المحامين و المهن الحرة الأخرى في هذا المجال	العمولات و الرشاوى، الإنجاز في السوق السوداء للعملات الأجنبية، تلقي الأموال
8- الخدمات العامة والإجتماعية	مشروعات الإصلاح والصيانة المقدرة أقل من قيمتها والدخول المقدرة بأقل من قيمتها لأطباء وغيرهم والأجور غير المسجلة بخدمة المنازل	دخول المراهنات والمقامرات و الدعارة والخدمات المتعلقة بها، الدروس الخصوصية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: عبد المطلب عبد الحميد (2013)، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد (العلاقة الجهنمية)، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ص 343.

من خلال هيكل الأنشطة الاقتصادية الخفية وغير مسجلة في الحسابات القومية حسب نوع النشاط في كل قطاع اقتصادي يلاحظ أنها تنقسم إلى مجموعتين وهما:

(1)- مجموعة الأنشطة القانونية غير المعلنة: وتنقسم بدورها إلى:

مجموعة الأعمال الإضافية: من خلال العمل لفترةين أو الجمع بين أكثر من وظيفة أثناء ساعات العمل الرسمية، و بين الحصول على دخل إضافي في سوق العمل "الخفية"، كما أن معدل الأجر بالساعات في الأنشطة القانونية يفوق معدل الأجر النقدي السائد في الوظائف الأساسية لذلك يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الحرفيين و العمال المهرة في أنشطة "سوق العمل الخفية"، و ينضم إليهم في هذا المجال مجموعات المهنيين والحرفيين والفنيين الذين يتميزون بوجود عنصر الانتقالية في أعمالهم الإضافية، و الذي يعتمد بدوره على درجة الكفاءة بالإضافة إلى وجود قوة الصلات العائلية و العلاقات العامة، ثم تأتي الفئات الأخرى وهم أصحاب الفئات الكتابية في الإدارات الحكومية و شركات قطاع الأعمال الذين يعملون في وظائف ثابتة لفترة المسائية¹.

(2)- **مجموعة الإنتاج القانونية غير المعلن:** والتي تتضمن كافة السلع و الخدمات الصباح، إنتاجها قانوني و لكن تقييم من قيمتها الحقيقية أو يتم إخفاء أجزاء منها للتهرب من الالتزامات القانونية عليها²:

(3)- مجموعة الأنشطة الخفية غير المشروعة: وتنقسم بدورها إلى :

أ- **أنشطة التهريب:** تلك الأنشطة التي تتضمن سلعا يحارب النظام الاقتصادي و السياسي تداولها اجتماعيا مثل : المخدرات، الكحوليات والأسلحة والأغذية الفاسدة، وتؤدي تلك الأنشطة إلى خلق مسارات و مسالك ملتوية في بنية الاقتصاد القومي و يضاف ذلك إلى الأنشطة تهريب السلع من الخارج و المناطق الحرة إلى داخل البلاد وخاصة السلع التي لا يمكن السيطرة على عملية تهريبها وهي كل السلع المخبأة في عبوات صغيرة وضيئلة الحجم³.

¹ عبد المطلب عبد الحميد (2013)، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد (العلاقة الجهنمية)، الدار الجامعية، القاهرة، مصر؛ ص 94-95.

² رشيدة حمودة، 2012، إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه لإدارة الأعمال و التنمية المستدامة، سطيف، الجزائر، ص 07-08.

³ زين يونس، هدى معيوف، 2016، الجمارك الجزائرية والاقتصاد الخفي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة الوادي، ص 294.

ب- **أنشطة وإنتاج تداول وإستهلاك الحشيش والمخدرات:** أي الأنشطة المحظورة منها: تجارة المخدرات والعملية والتزوير، والفساد، إنتاج المخدرات، تقطير الكحول، الأموال المكتسبة، توزيع الحشيش والسجائر¹؛

ج- **أنشطة أخرى غير مشروعة:** وأهمها الرشاوى والعمولات والأموال المهربة إلى الخارج والسرقات وتلقي الأموال والمراهنات والمقامرات والدعارة بالإضافة إلى الدروس الخصوصية²؛

- إضافة إلى عمليات غسل الأموال التي تأتي من الأموال القذرة المتولدة من الأنشطة الخفية غير المشروعة³؛

4- العلاقة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الحقيقي (الاقتصاد الرسمي) :

هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الحقيقي ويمكن توضيح هذه العلاقة فيما يلي :

أ- طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الخفي والحقيقي: تتحدد طبيعة العلاقة من منظور أن الاقتصاد الخفي يتعايش جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الحقيقي الذي له الصفة القانونية والعينية، فالاقتصاد الخفي موازياً مع الاقتصاد المعلن، فأسواقه موازية للأسواق الظاهرة ومكوناته موازية لمكونات الاقتصاد الحقيقي، وأنشطته تخلق موازية ونابعة في الغالب من الأنشطة الحقيقية في الاقتصاد المعلن

ب- إن القائمين على إدارة الاقتصاد الخفي يسعون بكل ما أتوا من أساليب لإقامة علاقة بين الأنشطة الاقتصادية الخفية التي يمارسونها، وبين الأنشطة الاقتصادية المعلن، لتحقيق هدفين في نفس الوقت، الهدف الأول يتمثل في تعظيم المكاسب والعوائد من الأنشطة الخفية التي تمارس، والهدف الثاني هو محاولة إكساب صفة الشرعية على الأنشطة الخفية والمجالات غير الشرعية وغير القانونية التي يشملها الاقتصاد الخفي في إطار عملية نقل وإظهار تلك الأنشطة إلى الاقتصاد المعلن في صور مختلفة الاحتماء ورائها، بل ومحاولة ابتلاع الاقتصاد الحقيقي والسيطرة عليه لإخضاعه أو إخضاع جزء كبير منه لتوجيهات وأهداف القائمين على إدارة الاقتصاد الخفي، تتمثل دائماً تلك العلاقة عن أنشطة خفية طفيلية لا تزدهر إلا بوجود تشابك المصالح بين القائمين على إدارة كل من الاقتصاد الخفي والقائمين على إدارة الاقتصاد الحقيقي، وتتحول تلك الأنشطة الخفية إلى أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الخفي، وواحدة من عناصر قوته⁴.

ج- هناك علاقة تغذية مرتدة **Feed Back** بين أنشطة الاقتصاد الخفي وأنشطة الاقتصاد المعلن، فالاقتصاد الخفي يسعى إلى تحقيق أهدافه من التعامل مع الاقتصاد المعلن، والاقتصاد المعلن بسياساته وآلياته والتغيرات الموجودة في نظمه، وضعف نفوس بعض القائمين على إدارته يعمل على تغذية أنشطة الاقتصاد الخفي وزيادتها يوم بعد يوم في ظل عدم وجود إستراتيجية للمواجهة الحاسمة والرادعة⁵.

5- الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي (الاقتصاد الحقيقي) أ- حسب المنظمة العالمية للعمل (OIT) فإنه توجد عدة مميزات تساعد على التفرقة بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي:

¹ _ بوعافية رشيد، يدو محمد، 2017، تطور الاقتصاد غير الرسمي و بروز ظاهرة غسل الأموال في الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 04، العدد 01، جامعة تيبازة- الجزائر، ص 14.

² _ بن قيدة مروان، 2016، إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، ص 55.

³ _ صلاح الدين حسن السيسي، 2003، غسل الأموال الجرمية التي تحدد استقرار الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، ص 05.

⁴ _ نجاة مسمش، 2018، الإقتصاد الموازي والإستقرار الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 10.

⁵ _ بن موسى كمال (2013)، "ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وآثاره"، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر 03، ص 196.

ونذكر أهم العناصر¹:

- * الفرق بين المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي و المؤسسات غير متجانسة؛
- * مرونة العمل : فبعض الأنشطة يمكن أن تمارس بالموازاة بعقود رسمية و أخرى بعقود غير رسمية؛
- * سهولة حواجز ممارسة الأنشطة غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية (المؤهلات، رأس المال، القروض... الخ)؛
- * يلعب القطاع غير الرسمي دور كبير في استيعاب المهاجرين بدون وثائق، بالإضافة إلى كونه يستقبل أيضا المتعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي؛
- * إن مستويات الدخول الخاصة بالأنشطة غير الرسمية تكون متأرجحة فأحيانا تكون مرتفعة وأحيانا أخرى منخفضة، عكس دخول الأنشطة الرسمية التي تكون في الغالب نوعا ما تتميز بالإستقرار؛
- * الإستجابة إلى القواعد والقوانين لأن القطاع غير الرسمي يمكن أن يتناقض إذا أصبحت القوانين أقل صرامة.
- * في القطاع الرسمي تدفع الضرائب و الرسوم، أما في القطاع غير الرسمي فلا تدفع لا الضرائب ولا الرسوم.

ب- و يمكن توضيح أهم الفروق الموجودة بين القطاع الحقيقي (الاقتصاد الرسمي) و القطاع الخفي (الاقتصاد الخفي) في الجدول التالي :

الجدول رقم 03 : الفرق بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي

القطاع الخفي	القطاع الحقيقي
الأهداف الرئيسية:	الأهداف الرئيسية :
- تحقيق مداخيل في السوق	- تحقيق أقصى حد من الأرباح في السوق
- سهولة الدخول و عدم احترام القواعد	- دخول مقتن، وجود نقابات
- انعدام تشريع العمل	- تطبيق تشريع العمل
- التمويل الذاتي	- الاستفادة من القروض الوطنية و الأجنبية
- عدم دفع أي ضرائب أو أي رسوم	- دفع الضرائب و الرسوم
- التشغيل فالذاتي الأجرة على الوحدة المنتجة	- أجور و عقود عمل
- تنظيم السوق:	- تنظيم السوق:
- غياب الحواجز عند الدخول	- حواجز عند الدخول
- منتجات تقليدية	- علامات مسجلة، منتجات معيارية
- أسواق غير محمية	- أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم)
التكنولوجيا:	التكنولوجيا:
- تقليدية، مكيفة، منشأة	- عصرية و مستوردة
- الاستعمال المكثف للعمل	- الاستعمال المكثف لرأس المال
- تمهين غير رسمي	- التريبة الرسمية لازمة
- وحدات إنتاجية صغيرة و متنوعة	- إنتاج نطاق واسع

¹ _بوتلجة عبر الناصر، 2016، رهان الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الإقتصاد الرسمي، تجارب دولية ومحلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06، جامعة تلمسان، ص 69.

المصدر : (المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، جوان 2004).

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أهم الاختلافات بين القطاع الحقيقي و القطاع الخفي يتمثل في الضرائب و الرسوم والتكنولوجيا و التي يتم استعمالها في تنظيم السوق و تحقيق أقصى الربح.

(6)- مؤشرات قياس الاقتصاد الخفي

توجد أربع مؤشرات تم تطبيقها في عدد من الدول اثنان منها متعلق بإجمالي النشاط الخفي في الدولة و أما الاثنان الآخران فيتعلقان بتشكيل خاص بالعمل الخفي، كل منها له موطن ضعف باعتباره يمثل جانب فقط اللارسمية، أما إذا أخذت كل المؤشرات معا، فيمكن الاقتراب كثيرا من تقدم الاقتصاد الخفي، و هذه المؤشرات هي : مؤشرات شنايدر، مؤشرات مؤسسة ميراث للأسواق الخفية، مؤشر العمل الذاتي، مؤشر عدم المشاركة في مخطط المنح و بيانها في الآتي :

الجدول رقم 04 : مؤشرات الاقتصاد الخفي

المؤشرات	الخصائص
1- مؤشر شنايدر للاقتصاد الخفي "The Schneider index of the Sholdow Economy"	يضم كل من طريقة الديميك (dymimic) طريقة المدخلات المادية، طريقة الطلب على النقود . تقدير حصة الإنتاج غير المصحح به لدى السلطات الضريبية . قياس نسبة الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج الوطني
2- مؤشر مؤسسة ميراث للأسواق الخفية	. الفهم أو الإدراك الذاتي . الإذعان الكلي للقانون . التأكيد على الدور الذي يلعبه الفساد . يقيم هذا المؤشر كلما اتجه المؤشر للقيمة 5 نقول أن حجم الاقتصاد الخفي كبير و الفساد كبير كذلك
3- مؤشر العمل الذاتي " Self - employment"	. يركز على العمل المخفي . انتشار العمل الذاتي و تغطية المعاشات . يتحدد من خلال نسبة العمل الذاتي من العمالة الكلية لما قدمها مكتب العمل الدولي
4- مؤشر عدم المشاركة كمخطط المنح " Non contributor to persionscheme"	. يتحدد من خلال حامل قسمة قوى العمل غير المساهمة في العمل غير المساهمة في المعاشات على عدد المستفيدين منها.

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على : <http://www.rab-api-org/jodepproducts> site :

(II) تشخيص وتحليل واقع الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) أولا : تفسير انتشار الاقتصاد الخفي في الجزائر في مجال الإنتاج

(1)- العوائق الإدارية وعدم ملائمة مناخ الاستثمار : عملت السلطات الجزائرية على جذب الاستثمارات الأجنبية و تنشيط المحلية منها بالنظر إلى أهمية الاستثمار في تسريع وتيرة التنمية، و المستثمر يبحث دائما عن بيئة استثمارية مستقرة، شفافة و نظيفة تكون فيها نسبة المخاطر منخفضة في ظل الشفافية و سيادة القانون، ليقرر صاحب رأس المال بدأ نشاطه الاستثماري أو توسيعه¹، وهذا الجدول يوضح مؤشر مدركات الفساد للجزائر:

الجدول رقم 04: ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI¹) لمنظمة الشفافية الدولية

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015

¹ _ Bojan Nastav and Stefan Bojnec, 2008, "small business and the shadow economy", journal of economics and finance, Vol 58, N° 1-2, P68.

88	100	94	105	112	105	111	92	99	84	97	97	88	الرتبة
----	-----	----	-----	-----	-----	-----	----	----	----	----	----	----	--------

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

(www.transparency.org/policy-research/surveys-indices/cpi).

(بجياوي، 2016، ص 297).

- من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت و تحتل مراتب غير جيدة وفق مؤشر مدركات الفساد من بين 167 دولة شملها التقرير، فنجد ترتيبها يتراوح بين الرتبة 84 و الرتبة 112 في سلم الفساد، لتحتل المرتبة 88 سنة 2003 و نفس المرتبة سنة 2015، الأمر الذي يجعلنا نخلص إلى عدم نجاعة الإستراتيجية الموضوعية لمكافحة الظاهرة في بلادنا.

CPI¹: مؤشر إدراك الفساد هو مؤشر يقيس حالة إدراك الفساد في أغلب دول العالم، يقع بين الصفر كحد أدنى و عشر درجات كحد أعلى، وكلما كانت الدولة أكثر شفافية و منعت الفساد، كلما اقتربت من العشر درجات و العكس صحيح، كما يعكس المؤشر درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و محاربة الفساد.

(2) - مجالات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في الجزائر خلال سنة 2016 الجدول رقم 05 : ترتيب الجزائر في بعض مجالات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال 2016

الرتبة بالنسبة ل 189 دولة	الإجراء
145	البدء في النشاط
122	استخراج تراخيص البناء
130	التوصيل بالكهرباء
163	تسجيل الملكية العقارية
174	الحصول على الائتمان
106	إنفاذ العقود

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد:

مجموعة البنك الدولي: (www.doingbusiness.org/data/exploreconomises/algeria)

من خلال الجدول يتضح أن الجزائر تحتل مرتبة متأخرة في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال مما يجعل بيئتها الاستثمارية بيئة طاردة غير جذابة.

(3) - الإجراءات والوقت والتكلفة لاستكمال معاملة واحدة للاستثمار في الجزائر خلال عام 2016:

الجدول رقم 06: إجمالي الإجراءات و الوقت و التكلفة لاستكمال معاملة واحدة للإستثمار في الجزائر سنة 2016

2016	البدء في النشاط الاستثماري	استخراج تراخيص البناء	التوصيل بالكهرباء	تسجيل الملكية العقارية	إنفاذ العقود
عدد الإجراءات	12	17	05	10	-
الوقت (أيام)	20	204	180	55	630
التكلفة	10,9 % من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	0,9 % من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	1295,51 % من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	7,1 % من تكلفة العقار	19,9 % من قيمة المطالبة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المصادر التالية:

-مجموعة البنك الدولي: (www.doingbusiness.org/data/exploreconomises/algeria)

- (نسرين بجياوي، 2016، ص 298).

- من خلال الجدول نلاحظ مدى تعدد الإجراءات و طول الوقت و ارتفاع التكلفة لاستكمال معاملة واحدة متعلقة بالاستثمار في الجزائر الأمر الذي ينعكس سلبا على معدلات الاستثمار بسبب عدم جاذبية بيئة الاستثمار.
- (4) ارتفاع مستويات الضرائب والحقوق الجمركية :** ارتفاع حجم الحقوق الجمركية أدى إلى التهرب منها، و من دفعها، إذ بدل أن تفرض على السلع المنافسة للمنتوج الوطني أو السلع الكمالية، وجهت نحو السلع واسعة الاستهلاك، أما فيما يخص الضرائب فإن المكلف يشككي دائما من تعقد النظام الجبائي الجزائري و عدم عدلته، و عدم استقرار قوانين الجباية إضافة إلى ثقل العبء الجبائي بسبب تعدد الضرائب و ارتفاع معدلاته¹.
- (5) الفساد :** إحتلت الجزائر مراتب غير جيدة ضمن مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وهو ما انعكس سلبا على سير الاقتصاد الجزائري وزاد من تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي².
- (6) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** عرفت مساهمة القطاع الخاص بعد التحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري ديناميكية ملموسة تظهر في القيمة المضافة التي يساهم بها القطاع الخاص في خلق الثروة الوطنية، وقد خلص الديوان الوطني للإحصائيات ONS في دراسة له إلى عدم امتثال المؤسسات الصغيرة الأقل من 10 عمال لقواعد المحاسبة بمختلف أنواعها، فهي تمارس في الكثير من الأحيان خرقا للقانون و خاصة التهرب الضريبي، و نتيجة الدراسة و البحث تمثلت في أن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للاقتصاد الموازي بمختلف أشكاله مهما كان حجم المؤسسة الاقتصادية³.
- (7) الأزمة الأمنية:** تدهور الوضع الأمني و تفشي ظاهرة الإرهاب في الجزائر خلال فترة التسعينات 1990 زاد من ممارسة أنشطة مشروعة لكن خارج الدائرة الرسمية أو بممارسة أنشطة إجرامية، خاصة مع النزوح الريفي للسكان بحثا عن الأمن و من ثم العمل⁴.
- (8) أزمة النظام التعليمي وسياسة التكوين :** ارتفع معدل التسرب من المنظومة التربوية بشكل كبير مما نجم عنه ارتفاع معدل تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة، والتي تشكل أحد مدخلات السوق الموازية، كما أن ضعف جهاز التكوين المهني في امتصاص المتسربين من المدرسة جعلهم يستغلون أبشع استغلال، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم توافق متطلبات المؤسسة الاقتصادية و التكوين المتحصل عليه يؤدي إلى صعوبة إدماج المتخرج من الجامعة في الجهاز الإنتاجي⁵.

ثانيا : تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر

الجدول رقم 07 : تقدير نسبة الاقتصاد الخفي بالنسبة للنتائج الوطني الخام 1988-2006

السنوات	1988	1990	1998	2000	2003	2006
نسبة الاقتصاد الموازي من PNB	19,5	25,4	32,95	34,1	42	34,2

المصدر: (بودلال، 2012، ص 12).

¹ _نسرين بجاوي، 2016، الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، العدد 06، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص 298.

² _بودلال علي، 2007، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقارنة نقدية للاقتصاد الخفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 22.

³ _نسرين بجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 299.

⁴ _Youghourta Bellache, 2010, l'Economie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages – le cas de Bejaia, Faculté des Sciences Economiques et de gestion, Université de Paris-Est Créteil et Université de Bejaia, P60.

⁵ _ بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقارنة نقدية للاقتصاد الخفي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاقتصاد الخفي بالنسبة للنتائج الوطني الخام قدرت ب 19,5 % سنة 1988، ثم ارتفعت في سنة 2000 إلى نسبة بلغت 34,1 % و بنسبة 42 % سنة 2003، أما سنة 2006 قدرت نسبة الاقتصاد الخفي بالنسبة للنتائج الوطني الخام ب 34,2 %، حيث أعلى نسبة كانت سنة 2003 (42 %)، و أدنى نسبة كانت سنة 1988 (19,5 %).

الجدول رقم 08 : تقدير نسبة الدخل الموازي من الناتج الداخلي الخام 1970-2010

السنوات	نسبة الدخل الموازي من الناتج الداخلي الخام PIB^2
1970	28
1980	27
1985	21
1990	24
1995	25
2000	23
2004	24
2005	23
2010	24

المصدر: (بودال، 2007، ص 332-333).

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة للدخل الخفي من الناتج الداخلي الخام PIB كانت في سنة 1970 بنسبة بلغت % 28 وأدنى نسبة للدخل الخفي من الناتج الداخلي الخام PIB كانت في سنة 1985 بنسبة قدرت ب 21 %، و في سنة 2010 وهي السنة الأخيرة حسب الجدول أعلاه قدرت النسبة ب 24 %، و رغم عدم التصريح بالقطاع الخفي رسميا في تلك المرحلة، إلا أن بروزه و انتشاره كان نتيجة جهود الاقتصاد و السوق اللذين كانا مسيرين تسييرا إداريا، وكذا التقويم المفرط لسعر صرف الدينار الجزائري آنذاك، إضافة إلى انخفاض أسعار البترول ابتداءً من سنة 1982 لتعرف انزلاقا شديدا عام 1986 مما أدى إلى انخفاض الإيرادات بحوالي 50 % خلال سنة واحدة، و اقتصر رد الفعل الذي أثارته أزمة المدفوعات التي ازدادت عمقا إلى فرض سياسة تقشفية تقوم على تقليص الواردات، و بالتالي تأثير سلبي على سير الجهاز الإنتاجي و تغطية احتياجات السكان، وهذا ما ولد نقصا كبيرا في المواد الاستهلاكية و ظهور ممارسات سلبية، و كان ذلك حافزا لظهور ما يعرف بتجارة "الحقيقية" أو "الطراباندو" و البيع تحت الطاولة و هذا ما يفسر ارتفاع نسبة الاقتصاد الخفي في الجزائر قبل و بعد الأزمة البترولية

جدول رقم 09 : تطور حجم الدخل الخفي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013

السنة	الناتج الداخلي الخام PIB (مليار د ج)	نسبة الاقتصاد الخفي إلى PIB %	حجم الدخل الخفي (مليار د ج)
2000	4098,8	36,7 %	1504,25
2001	4235,6	34,62 %	1466,36
2002	4455,3	32,88 %	1464,9
2003	5264,2	32,13 %	1691,38
2004	6150,4	30,59 %	1881,4
2005	7563,6	31,48 %	2381,02
2006	8520,6	33,76 %	2876,55
2007	9306,2	33,57 %	3124,09
2008	10993,8	36,89 %	4055,61
2009	9968	35,21 %	3509,73
2010	11991,6	37,79 %	4531,62
2011	14526,6	36,42 %	5290,58

5124,69	% 31,8	16115,4	2012
5010,55	% 30,24	16569,3	2013
3136,62	% 33,87	9268,52	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية :

- بنك الجزائر (النشرات الإحصائية 2000-2014) www.bank-of-algeria.dz

- Mai Hassan, Friedrich Schneider, 2016, pp 17-21.

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط حجم الاقتصاد الخفي بين سنتي (2000-2013) بلغ 33,87% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، أي أن أكثر من 3137 مليار دينار يتم تداولها كل سنة خارج الإطار الرسمي للدولة، و قد بلغ حجم الدخل الخفي سنة 2013 حوالي 5010 مليار دينار، و هي نسبة مرتفعة جدا تؤكد تجذر الأنشطة الخفية في الاقتصاد الجزائري، و أنها أصبحت ممارسات عادية يقوم بها الأشخاص علنا و لا يخفونها إلا عن مصالح رقابية معينة، و هذا كله يحدث في غياب إستراتيجية حكومية فعالة لاحتواء أنشطة الاقتصاد الخفي، و الاستفادة من القيمة المضافة التي يوفرها للاقتصاد الجزائري في حالة تسجيل هذه الأنشطة الخفية، و قدر عدد العاملين في القطاع الخفي في الجزائر بأكثر من 1249 مليون شخص سنة 2003 مما يعادل عدد مناصب العمل في الفلاحة أو نسبة 17,2% من مناصب العمل الإجمالية و أكثر من 02 مليون عامل غير رسمي سنة 2015 بنسبة 27% من إجمالي مناصب العمل.

الجدول رقم 10 : حجم التشغيل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في الجزائر 1992-2006

السنوات	1992	1997	1999	2003	2006
التشغيل في القطاع غير الرسمي	688	1131	91	1249	2000
التشغيل في القطاع الرسمي	4286	64864	5162	6027	7000
التشغيل الإجمالي	4974	5815	6073	7276	9000
حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل	% 13,8	% 19,4	% 15	% 17,2	% 27

Source :CNES, rapport sur le secteur informel :illusions et réalités,2004,p 75.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة التشغيل غير الرسمي إلى إجمالي التشغيل حيث بلغت سنة 1992 نسبة 13,8%، أما في سنة 2006 فنسبة 27%، وهذا نتيجة حتمية لعدم توافر مناصب شغل الاقتصاد الرسمي، مما يدفع بالأفراد إلى البحث عن عمل حتى ولو كان في النشاطات غير الرسمية، وهذا ما يؤدي إلى نمو و ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي الذي فاقت نسبته في الجزائر 33% من إجمالي الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم 11 : تطور سعر الصرف الرسمي والموازي (الخفي) في الجزائر مقابل اليورو للفترة 2001-2015

السنوات	السعر الرسمي	السعر الموازي	قيمة الانحراف
2001	72,25	85	12,75
2002	78	96	18
2004	86	120	34
2005	91,3	94,5	3,2
2006	93,6	100	6,4
2007	99,7	105	5,3
2008	107	120	13
2009	101	125	24
2010	103	127	24

40	142	102	2011
47	150	103	2012
36	141	105	2013
58	165	107	2014
55	172	117	2015

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2015،

- (تحمي، 2019، ص 238).

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض مستمر لسعر الدينار مقابل اليورو سواء في السوق الرسمي أو الموازي، إلا أن قيمة الانحراف بين السعيرين الرسمي والموازي عرفت ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة منذ 2011، حيث فاقت عتبة 40 دج، و في سنة 2012 بلغت 47 دج لتصل إلى 58 دج و 55 دج في سنتي 2014 و 2015 على التوالي في حين لم تتجاوز عتبة 25 دج قبل ذلك كما هو موضح في الجدول عتبة 24 دج خلال سنوات 2009، 2010 على التوالي، و هذا ما يثبت الطلب المرتفع للعملة الصعبة في السوق السوداء، وإزدهار هذا النشاط الذي لا تكاد تخلو أي ولاية من ولايات الوطن من سوق شبه منظم وسط المدينة ينتشر فيه باعة العملة علنا أمام الجميع يبيعون و يشترون مبالغ طائلة من العملة الصعبة دون أن تكثر لهم السلطات.

(6) التقارير الواردة لخلية معالجة الاستلام المالي خلال 2015 إلى 2017:

يوضح الجدول الآتي عدد التصريحات المقدمة للخلية بوجود شبهة غسل للأموال، وكذا عدد التقارير السرية الواردة إليها للسنوات 2015-2016-2017.

الجدول رقم 12 : التقارير الواردة لخلية معالجة الاستلام المالي 2015-2017

السنوات	تصريح بالشبهة	تقرير سري
2015	1290	159
2016	1240	168
2017	1239	184

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية :

- (تقرير النشاط ومعطيات إحصائية، 2017، ص ص 08-09).

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع كبير في عدد التصاريح بالشبهة المرسله إلى الخلية بأكثر من 1200 في السنة مقارنة ب 575 تصريح بين 2004 و 2010 أي ست سنوات و هذا يدل على نشاط الخلية في السنوات الأخيرة. في سنة 2015 كان عدد التصريح بالشبهة 1290، و سنة 2016 كان عدد التصريح بالشبهة 1240، أما سنة 2017 عدد التصاريح كان 1239، إضافة إلى أكثر من 150 تقرير سري كل سنة، حيث وصل عدد التقارير السرية إلى 159، 168، 184 تقرير سري خلال السنوات على التوالي 2015، 2016، 2017، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التقارير السرية هي التي تصدر عن البنك المركزي أو إدارة الجمارك فتوسم باسم تقرير سري، أما تلك الصادرة عن البنوك و الهيئات الأخرى فتعتبر تصاريح بالشبهة.

(III) انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري

(1)- تتجلى أهم انعكاسات أو الآثار السلبية للاقتصاد الخفي في الجزائر

ونذكر من أهمها:¹

¹ _ بودلال علي، 2007، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر- مقارنة نقدية للاقتصاد الخفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 14.

- إن العاملين في القطاع غير الرسمي لا يدفعون ضرائب ما يساعد إلى خسارة خزينة الدولة جراء التهرب الضريبي، فحسب تصريحات وزارة التجارة حوالي 60% من التجارة في الجزائر تذهب إلى السوق الموازية، كما قدر عدد التجار الوهميين بـ 626781 تاجرا خلال الفترة الممتدة بين (1997-2002)، و حسب تصريحات المجلس الجزائري الاقتصادي و الاجتماعي فإن حجم التهرب الضريبي يصل سنويا إلى حوالي 200 مليار د ج.

- تزايد قضايا الرشوة و الاختلاس،

- انتشار الاقتصاد الخفي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية مثل معدل البطالة، التضخم، مؤشر الاستهلاك، القوة العاملة، و بالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة، و بالتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة، و التي تترجم عادة بسياسات اقتصادية و اجتماعية لا تتسجم مع الواقع في أغلب الأحيان،

- الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تدني المستوى التعليمي، إذ قدرت نسبة المطرودين من المدرسة سنة 2001 و الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فما فوق حوالي 55,88% من إجمالي المتسربين،

- زيادة تداول العملة الصعبة في الأسواق الموازية، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

- إن تفشي ظاهرة تبيض الأموال و تهريبها يؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية، و هذا يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادي،

- كما أن ظاهرة الإرهاب تؤدي إلى عرقلة الاستثمار الأجنبي نظرا لغياب الأمن و هذا كان سنوات العشرية السوداء 1990.

(2)- من أهم الآثار المختلفة والمتباينة التي أصبحت تهدد الاقتصاد الوطني الجزائري وعلى مكائته ضمن اقتصاديات دول العالم المتقدم ونحصى أهمها¹:

- **أثره على الأسعار:** إن الادخار المخبأ عن طريق القطاع الخاص تحت شكل ادخار يغذي المضاربة، و يضع حركات توازن العرض والطلب في موقع أزمة حادة، إن غياب المنافسة ما بين المؤسسات في فروع اقتصادية كاملة، نظرا لأن السعر في السوق الخفي لا يأخذ بعين الاعتبار الكلفة، و هنا يلاحظ أن الأسعار التي تطرحها المؤسسات التي تستجيب للمعايير تكون أكبر من التي تطرحها المؤسسات غير الشرعية، و من ثم ينتج عدم وجود نمو جيد لتحسين الإنتاجية؛
- **أثره على العملة الوطنية:** إن ندرة العملة الصعبة تؤدي بالبنك المركزي إلى عدم تلبية طالبي العملة الصعبة، الأمر الذي يدفع الراغبين في الحصول عليها بشراؤها بأعلى سعر ممكن الأمر الذي يدفع مالكي هذه العملة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الحقيقي؛
- **أثره على التجارة:** في التقرير السنوي الأمريكي الخاص بالتجارة الدولية لسنة 2009 فقد صنفت الجزائر في المرتبة الثالثة بعد الصين و روسيا في القائمة الحمراء التي تضم 11 دولة التي تقل جهودهم و قدراتهم في محاربة التقليد، حيث من أهم أنواع السلع المغشوشة المتواجدة في السوق الجزائرية لسنة 2012 حسب تقرير نيابة مديرية الشرطة العلمية و التقنية، وكذا مصالح الجمارك؛
- **أثره على القطاع الإنتاجي:** إن غياب سياسة صناعية وعدم تلاؤم مخططات إعادة الهيكلة والتفكك المالي، يقابله دخول منتجات مستوردة بأسعار زهيدة مع ضعف وغياب المراقبة، أجبرت المؤسسات الجزائرية على تخفيض عدد عمالها بل حتى على توقفها عن الإنتاج، كما أن الاقتصاد الخفي يشكل عائقا حقيقيا لنمو وبقاء المؤسسات الاقتصادية المنتجة؛

¹ _ بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر - مقارنة نقدية للاقتصاد الخفي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

● **المساس بالتضامن الوطني:** إن التوابع الأساسية للتضامن الوطني مشكلة أساسا من الجباية و الضمان الاجتماعي هاتين الآليتين الحيويتين تشوهتا تحت وطأة الضربات المتتالية للغش و التهرب الجبائين، مما يفسد مبدأ المساواة و يحرف القانون الاجتماعي، و يقلص فعالية النفقات الموجهة للحماية الاجتماعية، و قد أدت هذه الوضعية إلى تثبيط القطاع التجاري و تشويه القطاع الإنتاجي و تفكيك البنية الاجتماعية.

كما أن الاقتصاد الخفي له مزايا من الناحية الاجتماعية، فهو يساعد في حل أزمة البطالة، و إيجاد فرص للعاطلين عن العمل، و يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد و الاحتياجات، كما أنه يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية، و انتشار الفقر و البطالة.

(VI) مجهودات الدولة الجزائرية للقضاء ومحاربة الاقتصاد الخفي

من أجل الحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر، ينبغي على السلطات المركزية بكافة مصالحها اللامركزية تتبع الإجراءات الآتية :

أ- معالجة مشكلة التهرب الضريبي : وهو قسمان¹:

● **تهرب مشروع وتهرب غير مشروع :** لمعالجة مشكلة التهرب الضريبي هناك العديد من الآليات و الطرق أبرزها الرقابة الجبائية إذ تعد أحد أهم الإجراءات التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي أو التخفيف على الأقل من حدته، ومن أجل ذلك سارعت دول الإتحاد الأوروبي و الجزائر إلى إجراء العديد من الإصلاحات الضريبية لخصصها فيما يلي:

* تجنّب الازدواج الضريبي؛

* تخفيض نسبة الضريبة على دخل الأفراد؛

* قطع الضريبة على دخل الشركات؛

* إلغاء الضرائب النوعية على الدخل و العمل بالضريبة الموحدة على الدخل من جميع المصادر؛

* تخفيض عدد الضرائب والرسوم.

ب- **محاربة الرشوة والفساد:** قامت الجزائر بتنظيم العديد من الملتقيات و المؤتمرات كالملتقى التكويني للقضاة حول الرشوة و تبييض الأموال المتعدد في 04 مارس 2006، لمدة أربعة أيام، وقد كان الدافع إلى هذا هو إنتشار الفضائح المالية عبر العديد من المؤسسات المالية و البنكية، وكان الملتقى يهدف إلى تمكين القضاة من تعميق المعارف القانونية و اكتساب مهارات متخصصة من شأنها أن تسمح لهم بدراسة الآليات التقنية و التنظيمية المتعلقة بتطبيق قانون مكافحة الفساد و قانون مكافحة الرشوة، و في إطار مكافحة هذه الجرائم تم إنشاء المرصد الوطني لمكافحة الرشوة الذي ينشط إلى جانب بعض المؤسسات الدولية، كفرع منظمة الشفافية الدولية و المنظمة الجزائرية لمحاربة الفساد².

ج- **مكافحة ظاهرة تبييض الأموال:** صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية "فيينا 1988"، إلا أن المشرع الجزائري لم يتفطن لتجريم الظاهرة إلا مؤخرا، و يظهر ذلك جليا من خلال القانون 66-156 المتضمن قانون العقوبات أين جرم عمليات التبييض بموجب المادة 389 مكرر، و ما يليها منه³.

¹ _ بن قيدة مروان، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² _ صفوت عبد السلام عوض الله، 2002، الإقتصاد السري، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 55.

³ _ محمد عمر الحاجي، 2005، غسيل الأموال، 3، دار المكتبي، سوريا، ص 144.

د- إنشاء نظام معلوماتي متطور: يعد توفير نظام معلوماتي متطور يهدف إلى تفعيل أجهزة الرقابة ضروريا من أجل التوصل إلى كشف المعلومات وتحليلها، عسى أن يكون الوصول إلى التخفيف من حدة الاقتصاد الخفي، و ذلك عن طريق زيادة كفاءة طرق القياس المختلفة مثل: طريقة الإحصائيات السكانية و قوة العمل، طريقة الدراسات القطاعية و أسئلة الاستقصاء، طريقة الناتج الإجمالي، طريقة المؤشرات الجزئية، و طريقة المعاملات و الطلب على النقود، غير أن أجهزة الرقابة لا تزال غير قادرة على الضبط بسبب عدم وجود نظام معلوماتي متطور يسمح بالتحقق من مصادر الأموال المعروضة بشكل سري و سريع، هذا راجع إلى جانب عدم وجود أجهزة معلوماتية في غالبية الدول ومنها الجزائر¹

و- الاتجاه نحو دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي بدل محاربهه: الاقتصاد الخفي يمتلك رأسمال فائق، حيث ضم ذلك مع رأسمال القطاع الرسمي سيساهم في دعم الاقتصاد، و هذه الخطوة تعد بمثابة دعوة لتأهيل الاقتصاد الخفي لتحويله إلى اقتصاد شرعي و الاستفادة منه في سد عجز الموازنة، عندما أدركت هذه البلدان و أبرزها تونس بأن القطاع غير الرسمي له قدرة كبيرة على امتصاص عدد هائل من البطالين، قامت سلطات هذه البلدان بتوعية أصحاب هذا القطاع عن طريق تدعيم مشاريعهم الصغيرة و تقديم دورات تكوينية مجانية تساعدهم في تطوير مشاريعهم مما سمح لها بالحصول على بعض رسوم دفعت من طرفهم² وإجراءات أخرى؛ من أهمها:

- 1- تنوع الإيرادات خارج المحروقات مثل الصناعة، الزراعة، السياحة ... الخ بالرغم من احتوائها على ثروات طبيعية جد هامة؛
- 2- النهوض بصناعة الحرف التقليدية وإحيائها وإدراجها ضمن انشغالات الحكومة الأساسية؛
- 3- تشجيع الاستثمار الأجنبي و تقديم مختلف التسهيلات اللازمة و التي تسمح بجلب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب؛
- 4- تشجيع قطاع السياحة و تخصيص جزء معتبر من ميزانيات الدولة من أجل أكبر عدد من السياح الأجانب و الذي يسمح بدخول عملة صعبة معتبرة؛
- 5- تنمية قطاع الزراعة و الصيد البحري عن طريق خلق صناديق لدعم هذا القطاع؛ بالإضافة إلى إنشاء منظمات و تعاضديات غير حكومية تهدف إلى حماية حقوق عمال هذا القطاع؛
- 6- تنوع الموارد المالية (صناديق، بنوك ... الخ) لدعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى توجيه مثل هذه الموارد لدعم البطالين.
- 7- تقديم تسهيلات في منح القروض البنكية بدون وضع عوائق أو حواجز تعجيزية؛
- 8- تطوير مصالح الجمارك و عصرنتها مما يسمح بمراقبة تدفقات التجارة و وضع إطار قانوني لعمل المؤسسات المستوردة، و الذي من شأنه أن يقلل من دخول السلع المزيفة و الممنوعة إلى البلد.

الخاتمة:

إستهدف موضوع دراستنا تشخيص وتحليل ظاهرة الإقتصاد الخفي في الجزائر و انعكاساتها على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة الدراسية (2000-2017)، و يعتبر موضوع الإقتصاد الخفي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الإقتصاديين و الأجانب عامة و الباحثون الجزائريون على وجه الخصوص، و بالتالي فإن معالجة أي ظاهرة اقتصادية يجب أن يكون من منطلق أسباب ظهورها و إنتشارها و منسجم مع مكوناتها و عوامل إرتباط عناصرها الداخلية، و هذه الظاهرة هي الإقتصاد الخفي و التي تشكل بمحدود 40% من الإقتصاد الجزائري و يتواجد الإقتصاد الخفي جنبا إلى جنب مع الإقتصاد الرسمي و يكاد يكون مكتملا و منافسا له و لذلك يدعى في بعض الأحيان الإقتصاد الموازي، و تعد الجزائر من البلدان التي تعاني هذا المشكل و يرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الإقتصاد الجزائري إذ أن الإنتقال إلى إقتصاد السوق فرض على الإقتصاد الجزائري تداعيات كثيرة منها : رفع الدعم و تحرير

¹ _نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سبق ذكره، ص 103.

² _ بوثلجة عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 78

الأسعار وفتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص... إلخ ، مما أوجب الحكومة الجزائرية على ضرورة توفير الظروف الملائمة لممارسة النشاطات الاقتصادية في ظل تنافسية شفافة وهو ما يستدعي بالضرورة القضاء أو التخفيف على آفة الإقتصاد الخفي .

🔍 **النتائج:** بعد دراستنا التحليلية التقييمية لموضوع ظاهرة الإقتصاد الخفي في الجزائر و الإلمام بكل الجوانب خلال فترة الدراسة 2000-2017 تم إستخلاص النتائج الآتية:

- وجود الإقتصاد الخفي لا يؤدي فقط إلى تشويه بيانات الناتج الوطني الإجمالي وإنما يؤثر أيضا على كافة المعلومات المتاحة حول معظم جوانب النشاط الإقتصادي مثل : توزيع الدخل عدالة توزيع الأعباء الضريبية ، مستويات التشغيل والبطالة، مدخرات القطاع العائلي ، إجمالي الواردات وهو ما يؤثر بدرجة كبيرة على السلطات الإقتصادية والنقدية والمالية المتبعة على المستوى الكلي؛
 - نمو سلب للناتج الداخلي الخام خلال فترة التسعينات بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي قدره 15,7%، يؤدي التهرب الضريبي في الجزائر دور أساسيا في نمو الإقتصاد الخفي وإزدهاره فكلما زاد التهرب الضريبي زاد حجم الإقتصاد الخفي؛
 - إرتفاع معدلات التضخم ناتج عن تحرير الأسعار و تخفيض قيمة الدينار المعدل سنويا، وتزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الإقتصادي الرسمي؛
 - إنعكس وجود الإقتصاد الخفي بالسلب على الموازنة العامة في الجزائر في صورة فقدان في الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج الداخلي الخام، وتزايد عجز الميزانية من جهة و ما يبرر انتشار الظاهرة و تعدد مختلف الأساليب للتهرب و الغش الجبائين من جهة أخرى؛
 - كثرة الإعفاءات من الإدارة الجبائية زادت من حجم الإقتصاد الخفي؛
 - توسع السوق السوداء والسوق الموازية للعمالات الصعبة؛
 - ظاهرة الإقتصاد الخفي تشكل محدود 40% و 45 % من الإقتصاد الجزائري والمعالجة تتطلب الحزم والقوانين المانعة لذلك لأنه يسبب هدر كبيراً للإقتصاد الوطني الجزائري.
- 🔍 **التوصيات المقترحة:** من خلال ما سبق نقترح مايلي:
- 1- تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي بما يضمن تحسين مستوى الدخل؛
 - 2- تسهيل الإجراءات الإدارية أمام الإنتقال من الإقتصاد الخفي إلى القطاع الرسمي من تراخيص إدارية وإجراءات مالية وتجارية... إلخ؛
 - 3- ضرورة وجود تسيير جيد للحكومة مما سيغلق المجال أمام انتشار الرشوة ، الفساد والبيروقراطية ويسهل توفير الجو الملائم لدراسة المشاريع التي بإمكانها منح مناصب كثيرة للشغل؛
 - 4- زيادة معدلات النمو حيث تساعد على إمكانية توسيع القطاع الرسمي وبالتالي يحل تدريجيا محل القطاع الخفي؛
 - 5- تشجيع وتنمية الإستثمار الأجنبي مما يسمح بخلق فرص جديدة للعمل؛
 - 6- إعادة النظر في التشريعات والقوانين الضريبية.

قائمة المراجع :

الكتب:

- صفوت عبد السلام عوض الله (2002)، الإقتصاد السري، دار النهضة العربية، القاهرة؛
- صلاح الدين حسن السبسي (2003)، غسل الأموال الجرمية التي تحدد استقرار الإقتصاد الدولي، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة؛
- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي (2006)، التهرب الضريبي والإقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية؛
- عبد المطلب عبد الحميد (2013)، الإقتصاد الخفي وغسل الموال والفساد (العلاقة الجهنية)، دار الجامعة، القاهرة، مصر؛

- محمد إبراهيم طه السقا (2006)، الإقتصاد الخفي في مصر، ملنزمة للطبع والنشر، مصر؛
- محمد عمر الحاجي، 2005، "غسيل الأموال 3"، دار المكتبي، سوريا؛
- نسرين عبد الحميد نبيه (2008)، الإقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2008، الإسكندرية، مصر.

مقال في مجلة:

- نسرين بجاوي (2016)، "الإقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم، الأسباب والنتائج"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 06، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر؛
- محمد زعلالي (2011)، "مخولة ظاهرة الإقتصاد الموازي بالإشارة إلى الإقتصاد الجزائري"، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 10، جامعة الجزائر؛
- سلام إبراهيم عطوف كبة (2007)، "إقتصاديات العراق والتنمية المستدامة"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2065؛
- سحر كريمة كاطع (2017)، "دور الإقتصاد غير الرسمي في خطط التنمية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة مصر"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، جامعة واسط، كلية الإدارة والإقتصاد؛
- زين بونس، هدى معيوف (2016)، "الجمازك الجزائرية والإقتصاد الخفي"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة الوادي؛
- رحمة بلهادف (2011)، "الإقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة في الدول الأورو متوسطية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر؛
- بوعافية رشيد، يلو محمد (2017)، "تطور الإقتصاد غير الرسمي و بروز ظاهرة غسيل الأموال في الجزائر"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 04، العدد 01، جامعة تيارت-الجزائر؛
- بودلال علي (2012)، "انعكاسات الإقتصاد الخفي على الإقتصاد الجزائري، دراسة قياسية تحليلية"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 02، العدد 03، جامعة مستغانم؛
- بولنجة عبر الناصر، 2016، "رهان الانتقال من الإقتصاد غير الرسمي إلى الإقتصاد الرسمي، تجارب دولية ومحلية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06، جامعة تلمسان؛
- بن موسى كمال (2013)، "ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، أسبابه وآثاره"، المجلة الجزائرية للعمولة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر 03؛
- أحمد حسين الهبي، فراه عدنان نجم (2010)، "ظاهرة الإقتصاد الخفي وغسيل الأموال"، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 81، جامعة العراق.

رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

- توهامي محمد رضا (2019)، "دراسة تحليلية للإقتصاد الخفي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر؛
- نجاة مسمش (2018)، "الإقتصاد الموازي والإستقرار الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر؛
- بن قيدة مروان (2016)، "إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة؛
- رشيدة حمودة (2012)، "إستراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الإدارة الإستراتيجية للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه لإدارة الأعمال والتنمية المستدامة، سطيف، الجزائر؛
- قارة ملاك (2010)، "إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض مقارنة تجارب المكسيك، تونس والسنغال"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر؛
- بودلال علي (2008/2007)، "تقييم كلي للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقارنة نقدية للإقتصاد الخفي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

المنشورات والتقارير:

منشورات المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية، 24 جوان 2004، القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق.

مواقع الانترنت:

- فريدريك شنايدر، دومينيك إنسي، الإختيار وراء الظلال، "نمو الإقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 31، مارس 2002، واشنطن، ص 02 من الموقع www.imf.org/external/pubs/ft/issues30/ara/issue30a.pdf تاريخ الإطلاع: 2022/08/05

المراجع باللغة الأجنبية:

- Bojan Nastav and Stefan Bojnec, 2008, "small business and the shadow economy", journal of economics and finance, vol 58, N° 1-2 .
- Schneider F, 2002, « Estimating the size of Danish shadow economy using the currency demand Approach An at mpt scand job economics, Vol 88, pp 643-68, I.M.F.
- Youghourta Bellache, 2010, l'Economie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages – le cas de Bejaia, Faculté des Sciences Economiques et de gestion, Université de Paris-Est Créteil et Université de Bejaia.
- Lippert, O, walker, M, 1997 (Eds), the Underground Economy, Global Evidences of its Size and Impact the Frazer Institute, Vancouver, BC.